مجلة المجمع العلمي

صيغ العموم والخصوص في اللغة العربية
(بالنسبة للتذكير والتأنيث)

الدكتور شاكر احمد العامري

الملخص :

اللغة العربية تنظر إلى الموجودات نظرة عامة ، أولا ، ثم تعيد النظر إليها كرّة أخرى فتقسمها إلى مذكّر ومؤنّث . وقد خلت صيغة العموم من علامات ، وكذا صيغة المذكّر، واختصّت بذلك الأمر صيغة المؤنّث .

إذن ، فاللغة العربية تستخدم ثلاث صيغ في تعاملها مع الأشياء ؛ صيغة عامة تشمل المذكّر والمؤنّث تُستخدم عند اجتماعهما خالية مما يميّزها ، لأنّ العربية دقيقة في هذا المجال ، وصيغة خاصة بالمؤنّث (مع علامات التأنيث) ، وصيغة خاصة بالمذكّر (بدون علامات) ، أي أنّ المذكّر يستخدم صيغة العموم الخالية مما يميّزها ، ولابد من وجود قرائن معنوية أو لفظية أو سياقية تنصّ أو تشهد للمذكّر بذكوريته ، وإن انعدمت فالمعنيّ هو صيغة العموم .

وهناك استعمالان آخران لصيغة العموم ، الأول هو الكلمات المبهمة التي لا تتضح جنسيتها إلاّ بعد الاستعمال ، نحو كلمة شيء أو العدد ، والثاني هو الكلمات التي ليس لها جنس معيّن ، ولو كان افتراضيا ، كالملائكة والجنّ وإبليس والشيطان وجبريل وميكائيل وعزرائيل والباري تبارك وتعالى ، أو ما نستطيع تسميته (ما فوق الجنسية) .

لذا يمكننا القول : إنّ صيغة العموم في العربية نستخدمها لثلاثة أمور: الأول هو اشتراك المذكّر والمؤنّث ، والثاني هو عدم وضوح أيّ منهما ، والثالث هو كون الكلمة خارج حدود الجنس ولا تنطبق عليها قوانينه .

مفاتيح النصّ : التذكير ، التأنيث ، صيغة العموم ، الجنسية ، المشترك ، المبهم .

المقدّمـــة:

أكثر لغات العالم ، كاللغة الفارسية على سبيل المثال ، تستفيد من صيغة عامة بالنسبة للتذكير والتأنيث ، فهي لا تفرّق بين المذكّر والمؤنّث إلاّ في الدلالـــة . أمـــا الصيغ اللغوية كالضمائر والأسمـــاء والأفعال والصفات وغيرها ، فهي مشتركة بينهما . فلا فرق بين الأسماء الموصولة أو أسماء الإشارة أو الضمائر وما إلى ذلك ، لا فرق بين ما يُستخدم منها للمذكّر وما يُستخدم منها للمؤنّث . فجملة : (اين همان معلم است كه به خانه اش رفته بود) من الممكن أن تعني : (هذا هو المعلم الذي كان قد ذهب إلى بيته) أو تعني : (هذه هي المعلمة التي كانت قد ذهبت إلى بيتها) .

لكنّ هناك من اللغات لغات تفرّق بين المذكّر والمؤنّث في عدد من الصيغ اللغوية المحدودة ، وليس في جميعها . فالإنجليزية ، مثلا ، تستخدم ضمائر للمذكّر وأخرى للمؤنّث ، أو توجد فيها بعض كلمات تدل على المذكّر وأخرى تدل على المؤنّث وتقف عند هذا المستوى ، فلا فرق بين المذكّر والمؤنّث في الأسماء الموصولة أو أسماء الإشارة أو الأفعال أو

الصفات ، وغير ذلك . فمثالنا أعلاه يكون ، عند ترجمته إلى الإنجليزية ، هكذا :

This is the same teacher who had gone home.

فلا يُعلَم جنس المعلم ؛ أهو مذكّر أم مؤنّث ، أو أمعلم أم هي معلمة إلاّ إذا قلنا :

This is the same teacher who had gone his (or her) home.

حيث إنّ كلمة his هي ضمير تملّك للمذكّر وكلمة her هي ضمير تملّك للمؤنّث .

وجاء في موقع "الإسلام سؤال وجواب" (http://www.islamqa.com) ليوم الإثنين ١٣ جمـــادى الآخـــرة ١٤٢٩ - ١٦ حزيران ٢٠٠٨، جوابا عن سؤال طرحته إحدى القارئات ، ما يلي :

«من ضرورات الخطاب والتفاهم أن يُعبّر عن كلّ أحد بما يخصه ويميّز جنسه ، وهذه ظاهرة قديمة في اللغات البشرية . "غير أنّ هناك أشياء لا صلة لها بالجنس الحقيقي ، مثل الجمادات ، كالحجر والجبل ، والمعاني ، كالعدل والكرم ، وغير ذلك . فمثل هذه الأمور لا يلحظ فيها تذكير ولا تأنيث ، بالمدلول الحقيقي الطبيعي لهاتين الكلمتين . وكان ذلك- فيما يبدو- هو السبب الذي جعل بعض اللغات تقسم الأسماء الموجودة فيها إلى ثلاثة أقسام : مذكّر ومؤنّث ، وقسم ثالث هو ما يسمى في اللغات الهندو أوربية " بالمحايد" NEUTER وهو في الأصل ما ليس مذكّرا ولا مؤنّثا .

ولكنّ اللغات البشرية لم تسر كلها هذا الشوط على نمط واحد ، فقد وزّعت اللغات العروبية (الجزرية) ، مثلا ، أسماء القسم الثالث ، وهو

المحايد ، على القسمين الآخرين ، وصارت الأسمـــاء فيها إمّـــا مذكّرة وإمّا مؤنّثة ...

ومثل ذلك حدث في اللغة الفرنسية ؛ إذ ليس في أسمائها إلا التذكير والتأنيث ، وكانت الإنجليزية في ذلك أوغل من الفرنسية ... " انظر : مقدمة د . رمضان عبد التواب ــ رحمه الله ــ لكتاب " البلغة في المذكّر والمؤنّث " ، لابن الأنباري (٣٧-٣٩) .

وإذا عرفنا أنّ تقسيم الأشياء إلى مذكّر ومؤنّث ــ حتى ما لا يوصف في واقع الأمر بذلك ــ هو من خصائص معظم اللغات ، ولاسيما الحية منها الآن ؛ وليس من خصائص اللغة العربية وحدها ، فلتعلمي أن الشيء ــ أيّ شيء ــ إذا دار بين أن يوصف في اللغة بالمذكّر أو المؤنّث ، ولم يكن مما يوصف في حقيقة أمره بذلك ، فإنّ اللغة ترجّح الإخبار عنه بوصفه مذكّرا ؛ لأنه أخف عندهم، ولأنه الأصل ، فلا يحتاج إلى علامة ، ويتفرع عنه المؤنّث ، بالعلامة الدالة عليه .

يقول إمام النحو سيبويه ، رحمه الله : "واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأن المذكّر أول ، وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ؛ ألا ترى أنّ "الشيء" يقع على كل ما أُخبر عنه ، من قَبْل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء ذكر ؟!". (كتاب سيبويه ، ١/ ٢٢ ، وانظر ٣/٢٤١ منه)» . انتهى

كانت تلك مقدمة ، أعتقد أنّها كافية ، عن التذكير والتأنيث وذلك تمهيدا للدخول إلى موضوع المقالة الأصلي ولنلمس تميّز اللغة العربية في هذا المجال ، بل كمالها ، وقدرتها على التعبير عن أدقّ الأمور بشكل كامل

ودقيق في الوقت نفسه ، أو بتعبير آخر لنعرف مرونتها في التعبير عمّا يُطلب منها بدقّة ويسر وفي أحسن نظام ، لندرك عظمة القرآن الكريم ولنصل إلى حكمة الباري تعالى في اختيار تلك اللغة ليُنْزل بها معجزته الخالدة .

التذكير والتأنيث في اللغة العربية :

يقسّم عباس حسن الاسم المعرب إلى نوعين : مذكّر ، مثل : حاتم ، قيس ، نهر ، قمر ، كتاب ، ... ولا يحتاج إلى علامة لفظية تُزاد على صيغته ، لتدلّ على تذكيرها وتذكير صاحبها ؛ لأنّ الذي يدلّ على تذكيرهما هو الشهرة وشيوع الاستعمال. **ومؤنّث** ، مثل: سنيّة، عزيزة ، ليلى ، لمياء ، أرض ، عُقاب ، عقرب ، ... ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدّرة (ملحوظة) تُزاد على صيغته ، لتدلّ على تأنيثها وتأنيث صاحبها ، وهي تاء التأنيث المتحركة ، أو ألف التأنيث بنوعيها : المقصورة والممدودة ، أو تكون ملحوظة وذلك بأسلوبين : الأول : ظهورها عند التصغير ، مثل أرض- أُرَيْضَة ، أُذُن- أُذَيْنَة ، عَيْن- عُيَيْنَة ... الثاني : عود الضمير عليها ، أو نعتها ، أو الإشارة إليهـــا ، نحو: هذه عقربٌ سامّةٌ قتلتُهـــا ، أو هذه عُقابٌ جارحةٌ تزقُّ أفراخَها .

والمؤنّث نوعان رئيسان : حقيقي ومجازي ، وكلٌّ منهما يُقسم إلى لفظي ومعنوي . **فالحقيقي اللفظي** هو ما كان له مذكّر من جنسه ولحقته إحدى علامات التأنيث ، نحو: فاطمة ، ليلى ، زهراء ، **والحقيقي المعنوي** هو ما كان له مذكّر من جنسه وخلا من علامات التأنيث ، نحو: زينـــب ،

سعاد ، إلهام . **والمجازي اللفظي** هو ما لم يكن له مذكّر من جنسه ولحقته إحدى علامات التأنيث، نحو : رسالة، دنيا ، سماء ، **والمجازي المعنوي** هو ما لم يكن له مذكّر من جنسه وخلا من علامات التأنيث ، نحو: أرض ، يد ، كتف ، عقرب ، عُقاب ، ... وهناك نوع ثالث هو **المؤنّث اللفظي** الذي هو مذكّر في مدلوله ، نحو: حمزة ، أُسامة، يحيى ، زكرياء ، ....

إنّ التاء المتحركة هي أشهر علامات التأنيث وتختصّ بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة ؛ لأنّ بعض المشتقات لا تدخلها التاء إلاّ قليلا أو لا تدخلها إطلاقا ، وأشهر الأوزان التي لا تدخلها التاء أربعة :

١. فَعول بمعنى : فاعل ، نحو : صَبور ، نَفور ، حَقود ... بمعنى صابر ، نافر ، حاقد ، فيقال : رجل صبور أو امرأة صبور ، نفور، حقود . فإن كان فَعول بمعنى : مفعول جاز دخول التاء وعدمه ، نحو: سيارة ركوب أو ركوبة ، بقرة حلوب أو حلوبة ، ... بمعنى مركوب فيها ومحلوبة بشرط أن يُذكر الموصوف معها ، أي مع الصفة .

٢. مِفعال ، نحو: مِفتاح ، بمعنى كثيرة الفتح وكثيره ، ومِعلام ، بمعنى كثيرة العلم وكثيره ، ومِفراح ، بمعنى كثيرة الفرح وكثيره .

٣. مِفعيل ، نحو: مِنطيق ، للبليغ والبليغة ، ومِعطير ، لكثيرة العطر وكثيره ، وشذّ مِسكين ومِسكينة .

٤. مِفعَل ، كمِغشَم ، للمذكّر والمؤنّث بمعنى جريء وشجاع لا ينثني عن إدراك ما يريده .

أمّا المشتقات التي تدخلها التاء قليلا فهي نوعان :

الأول : المشتقات الدالة على معنى خاصّ بالأنثى يناسب طبيعتها ، كالحمل والولادة والرضاعة والحيض ، فيقال : امرأة حامل وحاملة ، ووالد ووالدة ، ومرضع ومرضعة ، وحائض وحائضة ، والحذف أحسن .

والثاني : ما كان على وزن : فعيل ، بمعنى : مفعول بشرط أن يؤمن اللبس ، كقتيل وجريح . فيمكن أن يقال : رأيتُ فتاةً قتيلاً في منزلها ، ولكن إذا قلنا : كان في المنزل قتيل ، فإنّ الذهن ينصرف إلى المذكّر لا إلى المؤنّث لعدم وضوح الموصوف ، فإذا أردنا المؤنّث قلنا : كان في المنزل قتيلة . قال تعالى : «وما يُدريكَ لعلَّ الساعةَ قريبٌ» (الشورى : ١٧) و «إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين» (الأعراف: ٥٧) . (انظر: حسن ، بدون تاريخ ، ٤: ٥٨٥- ٥٩٥ بتصرّف)

والملاحظ على اللغات التي تفتقر إلى صيغة الخصوص (المذكّر والمؤنّث) أو تستخدمها بشكل محدود مكتفية بصيغة العموم والصيغ المحايدة أو المشتركة أنّها تفتقر إلى صيغة المثنّى كذلك .

وقد احتار دارسو العربية عندما وجدوا الكلمات فيها على قسمين لا ثالث لهما ، فهي إمّا مذكّرة وإمّا مؤنّثة ، في حين أنهم يرون كلمات لفظها مذكّر ولكنّها تخرج عن حدود ذينك القسمين في مدلولها ، فهي إمّا أن تدلّ عليهما معا أو يكون ما تدلّ عليه مبهما أو لا تصدق عليه الجنسية ، وإن كانت مفترضة ، فتصوّروا أنّ العربية تقوم بتغليب المذكّر على المؤنّث في الصيغ اللغوية .

اللغة العربية والتذكير والتأنيث:

ولتفسير سلوك اللغة العربية في النظر إلى ظاهرة الجنس أو "التذكير والتأنيث" نقول : إنّ اللغة العربية تحاول النظر إلى الموجودات نظرة عامـــة ، أولا ، ثم تعيد النظر إليها كرّة أخرى فتقسمها إلى مذكّر ومؤنّث . وكان لا بدّ من اختيار أو اختراع علامات أو صيغ تميّز المذكّر أو المؤنّث أو كليهما .

إنّ اختراع علامات أو صيغ تميّز المذكّر والمؤنّث تلحقهما كليهما ليست منطقية ، إذ انّ تعليم أحدهما أو توسيمها يغني عن توسيم الآخر . بقي لدينا خيار واحد ، وهو اختيار الذي يتميّز وإبقاء الذي لم يتميّز ، يستخدم صيغة العموم التي تعني كلا القسمين ؛ المذكّر والمؤنّـــث بلا قرائن خاصة . وهكذا تمّ تمييز المؤنّث في العربية ، كمـــا في غيرها كالفرنسية .

وخلاصة القول أنّ اللغة العربية تستخدم ثلاث صيغ في تعاملها مع الأشياء ؛ **صيغة عامة** تشمل المذكّر والمؤنّث تُستخدم عند اجتماعهما خالية مما يميّزها ، لأنّ العربية دقيقة في هذا المجال ، **وصيغة خاصة بالمؤنّث** (مع علامات التأنيث) ، **وصيغة خاصة بالمذكّر** (بدون علامات) ، أي أنّ المذكّر يستخدم صيغة العموم الخالية مما يميّزها . وهذا لا يعني أنّ المذكّر الذي تخلّى عن علامات التذكير واكتفى بصيغة العموم يستغني عن قرائن لفظية أو معنوية تميّزه عن تلك الصيغة . فكما أنّ بعض صيغ التأنيث الخالية من العلامات اللفظية لابّد من احتوائها على قرائن معنوية أو لفظية أو سياقية ، إن صحّ التعبير ، تنصّ أو تفيد أو تشهد بأنثويتها ،

كذلك لابد من وجود قرائن معنوية أو لفظية أو سياقية تنصّ أو تشهد للمذكّر بذكوريته ، وإن انعدمت فالمعنيّ هو صيغة العموم .

يبدو أنّ هذا القول يحتاج إلى شواهد . وأقول إنّ شواهد هذه المسألة كثيرة وواضحة لكلّ من استخدم الأساليب العربية في كلامه . فأكثر صيغ القرآن الكريم التي يخاطب بـها المسلمين والمؤمنين هي صيغ عامّة : (يا أيها الذين آمنوا ، اذكروا الله ، توبوا إلى اللهِ جميعا ، فرّوا إلى الله ، جاهدوا ، أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، اركعوا ، اسجدوا ، ...) فهل يعني المسلمين دون المسلمات أو المؤمنين دون المؤمنات ؟ بل إنّ قولنا : يحجّ المسلمون إلى مكة ، هل نعني به الرجال دون النساء ؟ أو عندما نقول : الإيرانيون مسلمون في غالبيّتهم العظمى ، هل يشمل ذلك رجالهم دون نسائهم ؟

إنّ القرآن الكريم عندما يريد التخصيص فإنّه يستخدم صيغة للمذكّر وأخرى للمؤنّث . فقد وردت كلمات من قبيل : (المؤمنين والمؤمنات ، والصادقين والصادقـات ، والقانتين والقانتات ، والحافظين لفروجهـم والحافظات...) . قال تعالى مخاطبا المؤمنات : "وقَرْنَ في بيوتِكُنَّ ولا تبرَّجْنَ تبرُّجَ الجاهليّةِ" (الأحزاب: ٣٣) ، و "... وقُلْنَ قولا معروفا" (الأحزاب: ٣٢) وقال – عزّ اسمه – مخاطبا المؤمنين : " فالآنَ باشروهنَّ وابتغوا ما كتبَ اللهُ لكم" (البقرة: ١٨٧) ، و " لا جناحَ عليكم إنْ طلّقتُمُ النساءَ مالم تمسّوهنَّ..." (البقرة: ٢٣٦) .

من هنا نرى خطأ من اعتقد بأن اللغة العربية لغة تتحيّز للمذكّر ولا مكان للمؤنّث فيها إلاّ على نطاق ضيّق ، لأنّه خلط صيغة العموم بصيغة

المذكّر ، أو بالأحرى ، جمع صيغة العموم إلى صيغة المذكّر فوجد المذكّر أكثر استعمالا من المؤنّث ووجد أنّ العربية تقوم باستخدام صيغة المذكّر إن اجتمع مذكّر ومؤنّث فآمن بأنّ ذلك تغليب للمذكّر ، كما يرى النحاة ، والتغليب هو انحياز دون مسوّغ .

إنّ المتمعّن في الكلام العربي يجد كلمات عامّة – إن صحّ التعبير– تشمل المذكّر والمؤنّث على السواء ، من قبيل : الإنسان ، المرء ، الكائن (الموجـــود) البشري ، الحيوان الناطـــق والحيوان الضاحك (في المنطق) خليفة الله ، العبد (في بعض الخطابات) ، وما إلى ذلك ، كلّ تلك الكلمات لم تأتِ بصيغة المذكّر ، بل جاءت بصيغة العموم لتشمل المذكّر والمؤنّث على السواء ، وكذا كلّ ما يتعلّق بها من الصيغ اللغوية كالأفعـــال والصفات وأسمـــاء الإشـــارة والأسماء الموصولة وما شابهها ، وإن أُريد منها صيغة خاصّة أُضيفت إليها قرائن معيّنة .

كما أنّنا نلاحظ صيغا عامة في مجالات لغوية أخرى كما في الضمائر ، حيث يكون ضميرا المتكلم ؛ المفرد والجمع ، وضمائر المثنى للمخاطب والغائب ، متصلة كانت أم منفصلة ، تكون تلك الضمائر ضمائر عامة لا مكان للجنس فيها أو ، بتعبير آخر ، يستوي فيها المذكر والمؤنث . فيُقال ، مثلاً : أنا رجلٌ جئتُ من السوق مع أبي ، أنا امرأةٌ جئتُ من السوق مع أبي ، نحن رجلٌ وامرأةٌ جئنا من السوق مع أبينا ، نحن رجال جئنا من السوق مع أبينا ، نحن نساءٌ جئنا من السوق مع أبينا ، أنتما رجلانِ جئتُما من السوق مع أبيكما ، أنتما امرأتانِ جئتُما من السوق

مع أبيكما ، هما رجلانِ جاءا من السوق مع أبيهما ، هما امرأتانِ جاءتا من السوق مع أبيهما .

وهناك مفردات تستخدم للجمع بين المذكر والمؤنث كما في نحو : القمران ، للشمس والقمر ، وليس المقصود هنا مثنى القمر الذي نشاهده ليلا ، بل المقصود هو المعنى اللغوي لكلمة القمر ، أي الجرم السماوي ، فقد يُقال للشمس والقمر: الفرقدان أو الكوكبان .

كيف تعاملت العربية مع الكلمات المبهمة ؟

عندما نقول : (هذا الشيء موجود) هل يعني قولنا أنّ الشيء المذكور هو مذكّر ؟ الجملة ، في الواقع ، مبهمة ، فقد يكون الشيء المذكور (حقيبة) أو (مجلة) فيكون مؤنّثا أو (كتابا) فيكون مذكّرا . وبعد معرفة كنه ذلك الشيء ، تتحدّد الصيغ بالضبط ، إذ ليس من المنطقيّ أن نحكم بكونه مذكّرا أو مؤنّثا من دون معرفة كنهه . ولكنّنا ، في الجملة السالفة ، استخدمنا اسم الإشارة (هذا) وكلمة (موجود) وكلاهما يشيران إلى المذكّر ، وفي ذلك تغليب أو تحيّز للمذكّر .

في هذا الكلام مغالطة ، فليست الصيغة المستخدمة في كلمتي (هذا) و(موجود) هي صيغة المذكّر ، بل هي صيغة عامة تشمل المذكّر والمؤنّث على السواء ، وهي **صيغة العموم** ، أي أنّ صيغة المذكّر في العربية قد استفادت من صيغة العموم في هذا المجال كذلك . فإذا عرفنا ذلك عرفنا أن أكثر الصيغ المستخدمة هي صيغ عامة لا تعني المذكّر وحده ، بل تشمل المذكّر والمؤنّث جميعا أو هما يستويان فيها فلا يتمّ ترجيح أحدهما على الآخر ، كما في المثال السابق ، وكلامنا اليومي

مشحون بالشواهد والأمثلة. تأمّل في هذه الجملة : (ما تفكّر به هو الصحيح) ، فهل ما أفكّر به رأيٌ أو فكرة ، أعني هل هو مذكّر حتى استخدم له صفة مذكّرة (الصحيح) ، إذ قد يكون فكرة ، وإذ ذاك يجب أن تكون الصفة مؤنّثة (الصحيحة) ؟

يؤيّد هذا الكلام ما جاء في كتاب سيبويه ، قال : " واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكّر أوّل وهو أشدّ تمكّنا وإنّما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أنّ الشيء يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أُنثى والشيء مذكّر ؟". (سيبويه، ١٩٩٠م ، ١: ١٤) ولكنّ النتيجة التي يخرج بها سيبويه ليست صحيحة باعتقادي لأنّه يُرجع المذكّر والمؤنّث إلى أصل واحد ، وهو المذكّر ، وهو تناقض واضح لأنّه يقضي بأن يتضمّن المذكّر كلا من المذكّر والمؤنّث في آنٍ واحد وهو غير منطقيّ والمفروض أن يفرّع المذكّر والمؤنّث من صيغة عامّة وليس من المذكّر الذي هو جزءٌ لا كلٌ والجزء لا يتفرّع من الجزء ، بل من الكلّ ، وكلّ جزء يعود إلى كلّ يتفرّع منه .

وتُعَدُّ الأعداد ، وهي قيم مبهمة ، من أوضح الأمثلة على الصيغ الثلاث المذكورة ؛ صيغة العموم وصيغتي المذكّر والمؤنّث ، إذ يبقى العدد في صيغته العامة حتى يتحدّد معدوده ، أو تمييزه ، الذي يعيّن هويته . فإذا طلبت من طفل عربيّ أن يعدّ من الواحد إلى العشرة، مثلا ، فهو يعدّ هكذا : (واحد ، اثنان، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، ثمانية ، تسعة ، عشرة) . ولا يتحدّد ذلك بالأعداد الأصلية فقط ، بل يشمل الأعداد الترتيبية التي نستخدمها في الترقيم كذلك ، فنحن نقول : (أولا ، ثانيا ،

ثالثا ،...) ولا نقول : (أولى ، ثانية ، ثالثة ،...) . وكلّ ذلك دليل على **صيغة العموم** لا على كون العدد مذكّرا . والمفارقة هنا هي أننّا نستخدم أعدادا مؤنّثة للمعدود المذكّر وأعدادا مذكّرة للمعدود المؤنّث، وذلك للأعداد الأصلية (٣ -٩) ماعدا (١و ٢) في أنواعها الثلاثة ؛ المفرد والمركّب والمعطوف ، يُضاف إليها العدد (١٠) . نقول : (عندي ثلاثة أقلامٍ وثلاث مجلاّتٍ ، وعشرة أقلامٍ وعشر مجلاّتٍ ، وثلاثةَ عشرَ قلما وثلاثَ عشرةَ مجلّة ، وثلاثة وعشرون قلما وثلاث وعشرون مجلّة) ، وهكذا ، وهناك ألفاظ ثابتة لا تتغيّر صيغتها بالنسبة لجنس المعدود ، كألفاظ العقود ومئة وألف ومليون وبليون ومليار وتريليون وما إلى ذلك .

وهكذا نرى إضافة استعمال آخر إلى استعمالات صيغة العموم ، وهو **الكلمات المبهمة** التي لم تتضح جنسيتها ، ولو كانت افتراضية . لذا يمكننا القول : إنّ صيغة العموم في العربية تُستخدم في حاليتين : الأولى عند اجتماع مذكّر ومؤنّث والثانية عند الإشارة إلى مبهم .

ما فوق الجنسية :

هناك ، في اللغة العربية ، كلمات أو مفردات تشير إلى موجودات لا يمكن أن تصدق عليها الجنسية بأيّ حال من الأحوال . فالملائكة والجنّ وإبليس والشيطان وجبريل وميكائيل وعزرائيل والباري تبارك وتعالى ... لا يمكن أن تصدق عليها الجنسية أبدا لأنها خارج نطاقها ، وهي موجودات حية عاقلة مفكّرة وليست جمادات أو مفاهيم لتصدق عليها الجنسية المفترضة ، فكيف نشير إليها ؟ الحلّ هو **صيغة العموم** !

ولا يصحّ تفسير سلوك العربية في هذا المجال باعتبار اللفظ وليس المدلول ، فاعتبرت اللغة تلك الأسماء مذكّرة باعتبار ألفاظها ، لأنّ تلك الأسماء ليست مجرّد ألفاظ ، بل إنّها تشير إلى موجودات فعليّة حيّة عاقلة مفكّرة . كما أنّ تعاملنا مع الكلمات على اعتبار اللفظ يدفعنا إلى فرض الجنسية لها . فالشجر مذكّر لفظا مع أنّ مفرده ، شجرة ، مؤنّث لفظا . لكنّنا لا نتعامل مع الأشياء باعتبار ألفاظها فقط ، ولو كان ذلك مطّردا لخرج المؤنّث المعنوي من التأنيث مع كونه مؤنّثا حقيقيا .

وقد حاول أحد الفضلاء في موقع "الإسلام سؤال وجواب" (http://www.islamqa.com) ليوم الإثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ - ١٦ حزيران ٢٠٠٨م ، أن يجيب عن سؤال لإحدى السائلات : لماذا يجب أن نشير إلى الباري تعالى بالضمير "هو" ولا يجوز أن نشير إليه تعالى بالضمير "هي" ، فقال :

«... إذا كان الأمر يدور بين قسمين ، أو أمرين ، أحدهما أرجح من الآخر ، ولو بوجه ما ، "وجب ضرورة اختصاص الرب بأشرف الأمرين وأعلاهما ". (الصواعق، ٤: ١٣٠٨)

ولذلك تجد عامة من يؤمن بأنّ له في السماء إلها ، يخبر عنه بذلك الضمير "هو" الذي هو لائق به سبحانه ، وهذا أمر فطري لا يحتاج إلى بحث ونظر أو دليل ، فلا تجد عالما أو جاهلا ، موحدا لله أو مشركا به ، إلاّ ويخبر بذلك عن الله سبحانه ، ولو قد تكلم أحد منهم بضمير المؤنّث ، كما قالت لك تلك المسكينة ، لقاموا عليه جميعا ، وعرفوه بالجهل والضلال المبين .

فكيف إذا انضمّ إلى ذلك خبر الله تعالى عن نفسه ، في كتابه الكريم ، بل في كتبه المنزلة جميعاً ، بمثل ذلك الضمير .

قال الله تعالى : (**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ** السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ **يَقُولُ** كُنْ فَيَكُونُ **قَوْلُهُ** الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ **عَالِمُ** الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ **وَهُوَ** الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) (الأنعام: ٧٣) وقال تعالى: (**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ** الْخَلْقَ ثُمَّ **يُعِيدُهُ** وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (الروم: ٢٧) وقال تعالى : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ) (الزخرف: ٨٤) والآيات في ذلك أكثر من أن تحصى .

فكيف إذا كان الله تعالى قد عاب على المشركين أنهم يدَعون عبادة الله الواحد القهار ، ويعبدون من دونه إناثا ، وذمّهم على ذلك وبين قبيح عملهم . قال تعالى: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا) (النساء: ١١٧) .

يقول الإمام الطبري رحمه الله : " يقول جل ثناؤه : فحسب هؤلاء الذين أشركوا بالله ، وعبدوا ما عبدوا من دونه من الأوثان والأنداد ، حجّة عليهم في ضلالتهم وكفرهم وذهابهم عن قصد السبيل ، أنهم يعبدون إناثا ويدعونها آلهة وأربابا ، والإناث من كل شيء أخسُّه ، فهم يقرّون للخسيس من الأشياء بالعبودية ، على علم منهم بخساسته ، ويمتنعون من إخلاص العبودية للذي له ملك كل شيء ، وبيده الخلق والأمر ". (تفسير الطبري ، ط محمود شاكر ، ٩: ٢١١) .

وقال الشيخ ابن سعدي رحمه الله : " أي : ما يدعو هؤلاء المشركون من دون الله إلاّ إناثا ، أي : أوثانا وأصناما مسميات بأسماء الإناث كـ (العُزّى) و (مَناة) ونحوهما . ومن المعلوم أنّ الاسم دال على المسمى ؛ فإذا كانت أسماؤها أسماء مؤنّثة ناقصة ، دل ذلك على نقص المسميات بتلك الأسماء ، وفقدها لصفات الكمال ، كما أخبر الله تعالى في غير موضع من كتابه ، أنها لا تخلق ولا ترزق ولا تدفع عن عابديها ، بل ولا عن نفسها نفعا ولا ضرا ، ولا تنصر أنفسها ممن يريدها بسوء ، وليس لها أسماع ولا أبصار ولا أفئدة ، فكيف يُعبد من هذا وصفه ، ويُترك الإخلاص لمن له الأسماء الحسنى ، والصفات العليا ، والحمد والكمال ، والمجد والجلال ، والعز والجمال ، والرحمة والبر والإحسان ، والانفراد بالخلق والتدبير ، والحكمة العظيمة في الأمر والتقدير ؟!!

هل هذا إلاّ من أقبح القبيح الدال على نقص صاحبه ، وبلوغه من الخسة والدناءة أدنى ما يتصوره متصور ، أو يصفه واصف ؟!! " انتهى . (من تفسير السعدي، ٢٠٣) .

على أننا ننبّه أنّ الله تعالى لا يوصف بشيء من ذلك ، وإنّما ذلك من ضرورات الخطاب في اللغة ، وما يحتاجه الناس في التفاهم ؛ فكل ذكر وأنثى مخلوق ، والله تعالى هو خالق الذكر والأنثى : (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى) (النجم: ٤٥) . وتعالى الله أن يكون له ندّ أو شبيه ، أو زوجة أو ولد : (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) . (الأنعام: ١٠١) » . انتهى .

والملاحظ على النصّ ــ المذكور آنفا ــ أمران : الأول : هو النظرة السلبية إلى المؤنّث واعتبار الأنثى أقلّ شأنا من الذكر ، وهي نظرة لا تنطبق مع الواقع ؛ واقع الإسلام وتعاليمه أو واقع اللغة العربية التي تسمّي الذكور بأسماء مؤنّثة لفظا ، نحو حمزة وطلحة وأُسامة ، وتسمّي الإناث بأسماء مذكّرة لفظـــا ، نحو صباح وقُطام وحذام وغزال وإلهام وهيام وإيمان ، والثاني : هو اعترافه بأنّ الباري تعالى خارج عن حدود الجنس ولا تنطبق عليه تعالى قوانينه ، ولكنه عجز عن أن يجد لذلك تفسيرا أو عن أن يدرجه تحت عنوان ما فليس في العربية إلاّ مذكّر أو مؤنّث ، مكتفيا بالقول بأنّ "ذلك من ضرورات الخطاب في اللغة ، وما يحتاجه الناس في التفاهم" . ولو أنّه فطن إلى صيغة العموم في العربية لوجد الحلّ المناسب في هذا المجال .

وعليه فإنّنا ، هنا ، نرى استخداما آخر لصيغة العموم في العربية ، فهي تُستخدم لثلاثة أمور: **الأول** هو اشتراك المذكّر والمؤنّث ، **والثاني** هو عدم وضوح أيّ منهما ، **والثالث** هو كون الكلمة خارج حدود الجنس ولا تنطبق عليها قوانينه .

قد يخلق هذا الكلام تصوّرا أو انطباعا لدى بعضهم أنّ اللغة العربية تستخدم صيغة محايدة أو مشتركة مضافة الى صيغتي المذكّر والمؤنّث . وليس ذلك التصوّر أو الانطباع صحيحا ، إذ إنّ الصيغ المحايدة أو المشتركة هي صيغ مستقلّة تستفيد منها لغة ما إلى جانب صيغتي المذكّر والمؤنّث ، في حين أن صيغتي العموم والمذكّر في العربية تتحدان في الظاهر فقط، حتى ليبدو الأمر أنّ هناك صيغة واحدة فقط هي صيغة

المذكّر إلى جانب صيغة المؤنّث ، وكأنّ الإيجاز الذي تتصف به اللغة العربية في أساليبها اللغوية يظهر هنا جليّا في قواعدها كذلك .

الخاتمـــة

إتماما للفائدة ، يمكننا ، في نهاية هذه المقالة ، استخلاص النتائج الآتية ممّا ورد فيها :

١. إنّ ظاهرة التذكير والتأنيث ليست ظاهرة عامّة في لغات العالم ، بل هي نسبية فيها وقد تنعدم في بعضها .

٢. اللغات التي توجد فيها ظاهرة التذكير والتأنيث تختلف في تعاملها معها ، فهناك صيغ للمذكّر وأخرى للمؤنّث وثالثة مشتركة ورابعة محايدة .

٣. التذكير والتأنيث في غير العربية من اللغات لا يعدو أن يكون ظاهرة لغويّة وليس قاعدة نحويّة تتعلّق بالتمييز بين الكلمات ، من ناحية الجنس ، وإن كان مفترضا .

٤. للمذكّر والمؤنّث في اللغة العربية صيغ وقوانين محدّدة وواضحة .

٥. عجز النحو العربي عن تفسير كيفيّة تعامل اللغة العربية مع مسألة اجتماع المذكّر والمؤنّث ، كما عجز كذلك عن تفسير كيفيّة تعاملها مع الكلمات المبهمة التي لم تتّضح جنسيّتها بعد فلجأ إلى التغليب وهو خطأ ، في رأيي .

٦. توجد في الكلام العربي كلمات تشمل المذكّر والمؤنّث على السواء ، يبدو ظاهرا أنّها جاءت بصيغة المذكّر ، ولكنّها - في الواقع- جاءت بصيغة العموم لتشمل المذكّر والمؤنّث على السواء ، وإن أُريد منها

صيغة خاصّة أُضيفت إليها قرائن معيّنة وذلك ما لم يتطرق إليه النحاة ، بل وقعوا في خطأ التغليب .

٧. لقد عجز النحو تماما عن تفسير كيفيّة تعامل اللغة العربية مع كلمات هي فوق الجنسية ولا تخضع لقوانينها في تعاملها مع الجنس . ولا يصحّ تفسير سلوك العربية في هذا المجال باعتبار اللفظ وليس المدلول ، لأنّ تلك الأسماء ليست ألفاظا مجرّدة ، بل إنّها تشير إلى موجودات فعليّة حيّة عاقلة مفكّرة . كما أنّ تعاملنا مع الكلمات على اعتبار اللفظ يدفعنا إلى فرض الجنسية لها ، لكنّنا لا نتعامل مع الأشياء باعتبار ألفاظها فقط ، ولو كان ذلك مطّردا لخرج المؤنّث المعنوي من التأنيث مع كونه مؤنّثا حقيقيا .

٨. ظهر خطأ التصوّر السائد أنّ العربية لغة مذكّرة لا مكان للمؤنّث فيها إلاّ في رتبة متدنّية لغويا بالنسبة للمذكّر.

٩. إنّ مسألة التذكير والتأنيث في العربية ، في كثير من الكلمات ، مسألة اعتبارية أو جدليه لا تتعدى أن تكون أسلوبا من الأساليب اللغوية لا أكثر ولا تخفي تحتها قيما معنوية أو دلالية أو فكرية . فجمع التكسير ، عادة ، تتمّ معاملته معاملة المفرد المؤنّث على الرغم من أنّ مفرده مذكّر . كما أنّ صفة (فعيل) تستخدم للمذكّر والمؤنّث على السواء ، وكذا (فعول) . وذكر سيبويه في كتابه بابا أسماه { باب ما يُجمع من المذكّر بالتاء لأنّه يصير إلى تأنيث إذا جُمع } وذكر من أمثلة ذلك سُرادقات وحمامات وأوانات وغيرها . (سيبويه ، ١٩٩٠م، ٢: ٢٣٣)

١٠. نجد في العربية صيغة ثالثة إلى جانب صيغتي المذكّر والمؤنّث ، وهي **صيغة العموم** التي تُستخدم في ثلاثة مجالات : **الأول** هو اشتراك المذكّر والمؤنّث ، **والثاني** هو عدم وضوح أيٍّ منهما ، **والثالث** هو كون الكلمة خارج حدود الجنس ولا تنطبق عليها قوانينه .

١١. تتدرّج الكلمات العامّة في عموميّتها ، فهناك كلمات متوغّلة في العمومية – إن صحّ التعبير – نحو : إنسان أو شخص أو شيء أو ضمائر المثنّى : هما ، كما ، أو اسم الإشارة : هؤلاء ، ... إلخ ، وهي الكلمات التي تدلّ على المذكّر والمؤنّث في ألفاظها مناصَفةً ولا يمكن ترجيح أحد الطرفين ؛ المذكّر أو المؤنّث اكتفاءً باللفظ ، لأنّها لا تلحقها علامة التأنيث إن أُريد منها المؤنّث . وهناك كلمات أخفّ توغّلا – إن صحّ التعبير – وهي الكلمات التي تدلّ على المذكّر والمؤنّث في ألفاظها مناصَفةً ويمكن ترجيح أحد الطرفين ؛ المذكّر أو المؤنّث اكتفاءً باللفظ ، لأنّها تلحقها علامة التأنيث إن أُريد منها المؤنّث ، وهي أكثر الكلمات العامّة، نحو: عامل– عاملة، راكب– راكبة ، أحد– إحدى ... إلخ .

المصادر:

القرآن الكريم.

١– حسن ، عباس . النحو الوافي ، بدون معلومات .

٢– سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان الكتاب ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، بيروت .

مواقع الإنترنت:

١– http://www.islamqa.com/ar/ref/98689